

فرقة البحث PRFU
إليان نسيق التشريعات لضمان الأمن
السيبراني وبناء مجتمع المعرفة

ينظمان الملتقى الوطني حول:

مبدأ الحيطة ونطاقه التشريعية



يوم: الأربعاء 26 أكتوبر 2022

عبر تقنية النحاضر عن بعد:

Google Meet

- الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د بن ساسي إلياس - مدير جامعة غرداية.
- المشرف العام للملتقى: أ.د فروحات السعيد- عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية
- رئيسة الملتقى: د. الأخضري فتيحة
- رئيس اللجنة العلمية: د. آيت عودية بلخير محمد
- أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. بودريوة عبد الكريم	جامعة بجاية
أ.د. حوة سالم	جامعة غرداية
أ.د. طباش عز الدين	جامعة بجاية
أ.د. قبايلي الطيب	جامعة بجاية
أ.د. نهانلي راجح	جامعة غرداية
د. أبو القاسم عيسى	جامعة غرداية
د. البرج محمد	جامعة غرداية
د. الراعي العيد	جامعة غرداية
د. القبي حفيدة	جامعة تيزي وزو
د. بابا عمي الحاج أحمد	جامعة غرداية
د. باباواسماعيل يوسف	جامعة غرداية
د. بن أحمد صليحة	جامعة ورقلة
د. بن حمودة مختار	جامعة غرداية
د. بن رمضان عبد الكريم	جامعة غرداية
د. بن فردية محمد	جامعة غرداية
د. حيفري نسيمة	جامعة غرداية
د. خذير زينب	جامعة غرداية
د. خنان أنور	جامعة غرداية
د. سعدون كريمة	جامعة بجاية
د. سويلم محمد	جامعة غرداية
د. شوقي النذير	جامعة غرداية
د. كريم غنية	جامعة تيزي وزو
د. مولاي ابراهيم عبد الحكيم	جامعة غرداية
د. زروقي عاسية	جامعة غرداية
د. سكيريفة الطيب	جامعة غرداية

- رئيس اللجنة التنظيمية: د.سويلم محمد
- أعضاء اللجنة التنظيمية

د.ماشوش مراد	جامعة غرداية
د.رسيوي مسعودة	جامعة غرداية
ط. بدراني أحمد	جامعة غرداية
ط.داود سعيد	جامعة غرداية
ط.يوبو قيشو	جامعة غرداية

تواريخ مهمة

- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 10 سبتمبر 2022
- يتم الرد على المداخلات المقبولة قبل تاريخ: 15 أكتوبر 2022
- تاريخ انعقاد الملتقى: 26 أكتوبر 2022

ترسل المداخلات، وتوجه الاستفسارات عبر البريد الإلكتروني

الآتي:

principedeprecaution.47@gmail.com

ديباجة الملتقى

طرأت على القانون الدولي للبيئة منذ سبعينيات القرن الماضي تطورات عميقة بهدف التكيف مع ما استجد من مخاطر. فبعدما استحدثت كقانون ينظم حالات الطوارئ للتعامل مع الكوارث، تطور إلى قانون يراعي المعطيات المستقبلية من منظور التنمية المستدامة. في هذا الإطار، تطور مبدأ الحيطة الذي يقضي بأنه على الرغم من عدم وجود يقين، في وقت معين، بسبب نقص المعرفة التقنية أو العلمية أو الاقتصادية، فمن المستحسن اتخاذ تدابير استباقية لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالضرر الفوري والمستقبلي المحتمل على البيئة والصحة.

استقبلت العيد من الدول مبدأ الحيطة في قوانينها الوطنية، وكرست تطبيقات متعددة له في مجالات البيئة، والصحة العمومية والاقتصاد، مما انجر عليه تطورات قانونية مست مختلفة التشريعات والأنظمة الداخلية، لاسيما أنظمة المسؤولية.

اعتمد المشرع الجزائري مبدأ الحيطة لاسيما في المادة 3 فقرة 6 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. وكذا في المادة 8 من القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة 04-20.

ترتبط الصعوبات المطروحة اليوم بخصوص هذا المبدأ بمسألة تجسيده الفعلي من خلال آليات محددة، وآثار ذلك على قواعد المسؤولية المدنية.

انطلاقاً مما سبق نطرح الإشكالية الآتية: كيف يمكن تفعيل آليات تطبيق مبدأ الحيطة في ظل غياب المعرفة العلمية؟ وما مدى تأثير ذلك على القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية؟

أهداف الملتقى

- دراسة قانونية لمفهوم مبدأ الحيطة وتطوره التاريخي.
- بحث القيمة القانونية للحيطة باعتبارها وسيلة قانونية للحماية من أضرار بعض التطورات العلمية.
- التطرق لموضوع كيفية معالجة قانون المسؤولية المدنية للحالات المرتبطة بغياب اليقين العلمي.
- استقصاء التطبيقات التشريعية لمبدأ الحيطة في القانون الوطني والمقارن

محاور الملتقى

- ألا تكون المداخلة قد سبق المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أخرى أو مجلة علمية؛ وتراعي معايير المنهج العلمي الأكاديمي، وأن يتميز بالأصالة والجدية في التحليل ووضع النتائج والتوصيات؛
- أن تندرج المداخلة ضمن أحد محاور الملتقى مرفوعة بملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية؛

- تقبل المداخلات الفردية والثنائية فقط؛
- تكتب المداخلة على برنامج MicrosoftWord بخط Simplified Arabic حجم 14 في المتن و12 في الهوامش بالنسبة للغة العربية، أما اللغة الأجنبية بخط Time New Roman حجم 14 في المتن و12 في الهوامش، مع ترك مسافة 1 سم بين السطور؛
- أن لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا يتجاوز 20 صفحة .

المحور الأول: الاطار المفاهيمي لمبدأ الحيطة

- مفهوم مبدأ الحيطة في القانون الدولي؛
- مفهوم مبدأ الحيطة في القوانين الداخلية؛
- شروط تطبيق مبدأ الحيطة والآليات الواجبة لتنفيذه؛

المحور الثاني: أثر مبدأ الحيطة على تطوير القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية

- أثر المبدأ على قاعدة وجود الخطأ في المسؤولية المدنية؛
- أثر المبدأ على قواعد الإثبات في المسؤولية المدنية؛
- أثر المبدأ على قواعد التعويض في المسؤولية المدنية؛

المحور الثالث: تطبيقات مبدأ الحيطة في التشريع الجزائري

- تطبيقات المبدأ في التشريع البيئي؛
- تطبيقات المبدأ في القوانين المتعلقة بالصحة؛
- تطبيقات المبدأ في القوانين المتعلقة بحماية المستهلك.